



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الربع الرابع | 2022

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

جدول المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

- 4 1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات
6 2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية
8 3-1 تطورات الأسواق العالمية
-

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

- 11 1-2 النمو في دولة الإمارات
13 2-2 التحليل القطاعي
15 3-2 التضخم
-

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

- 17 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18 2-3 التطورات المصرفية
19 3-3 التطورات المالية
20 4-3 تطورات التأمين
-

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

من المتوقع أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على زخم نموها.

يعكس الانكماش في النمو العالمي تشديد الظروف المالية وتزايد التوترات الجيوسياسية.

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى 2.9% من النسبة المقدرة بـ 3.4% في العام 2022.

عالمياً

وفقاً للتحديث الأخير لآفاق الاقتصاد العالمي في شهر يناير 2023، قدر صندوق النقد الدولي النمو العالمي بنسبة 3.4% في عام 2022، ويتوقع أن يتباطأ إلى 2.9% في عام 2023. ويواصل الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، والصراع في أوكرانيا، والظروف المالية المتشددة، في تقييد النشاط الاقتصادي.

الاقتصاديات المتقدمة

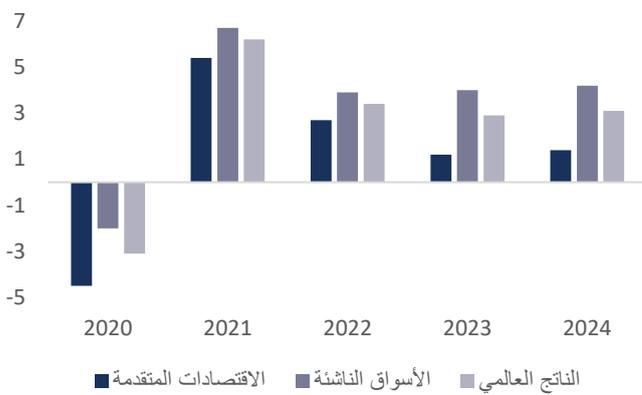
من المتوقع أن ينخفض النمو في الاقتصاديات المتقدمة من 2.7% في عام 2022 إلى 1.2% في عام 2023، مما يعكس تباطؤاً على نطاق واسع يؤثر على 90% تقريباً من الدول. ولاحقاً لزيادة بلغت 3.2% في الربع الثالث على أساس سنوي في عام 2022، سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 2.7% في الربع الرابع على أساس سنوي من عام 2022. وقد تسبب الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي والحكومي، وكذلك استثمارات المخزون الخاصة، إلى التوسع في الربع الرابع، والذي قابله بشكل جزئي انخفاض في الصادرات والاستثمارات السكنية.

وانخفض النمو في منطقة اليورو إلى 1.9% في الربع الرابع على أساس سنوي في عام 2022 من 2.3% في الربع الثالث على أساس سنوي، ليسجل أدنى نمو له منذ بداية التعافي بعد الجائحة. ويُسلط تباطؤ النمو الضوء على الضغوط المستمرة التي يفرضها ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على الدخل الحقيقي للأسر، وخاصة في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من تدهور معدلات التبادل التجاري المرتبط بالصراع في أوكرانيا، فقد أشارت التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو بلغ 3.5% في عام 2022.

وشهد اقتصاد المملكة المتحدة تباطؤاً بشكل كبير في الربع الرابع من عام 2022 إلى 0.4% على أساس سنوي من 2.4% في الربع الثالث على أساس سنوي. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد في عام 2023، حيث لا تزال الأسر تعاني من ارتفاع التضخم، الأمر الذي أثر بشدة على مستويات معيشتها. وظل نمو قطاع الخدمات تحديداً دون تغيير على خلفية التراجع في التعليم والنقل والتخزين.

وفي اليابان، فرض ارتفاع تكاليف المعيشة ضغطاً على ميزانيات الأسر وقيوداً على الإنفاق الخاص، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النمو من 1.5% في الربع الثالث على أساس سنوي إلى 0.6% في الربع الرابع على أساس سنوي من عام 2022. كما تأثر ببطء تعافي اليابان من الجائحة أيضاً بالمخاوف المتعلقة بالاقتصاد العالمي والتضخم.

الرسم البياني 1-1. النمو العالمي وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2023.

الجدول 1-1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاديات المتقدمة (%)

الربع الرابع 2022 (على أساس سنوي)	الربع الثالث 2022 (على أساس سنوي)	توقعات 2023	توقعات 2022	2021	
-	-	2.9	3.4	6.2	العالم
-	-	1.2	2.7	5.4	الاقتصاديات الناشئة
2.7	3.2	1.4	2.0	5.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.9	2.3	0.7	3.5	5.3	منطقة اليورو
0.4	1.9	-0.6	4.1	7.6	المملكة المتحدة
0.6	1.5	1.8	1.4	2.1	اليابان

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2023 بالنسبة للنمو العالمي. المفوضية الأوروبية لمنطقة اليورو، هيئات الإحصاء الوطنية لكل دولة على حدة.

الاقتصاديات الناشئة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول 1-2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2023	توقعات 2022	2021	
4.0	3.9	6.7	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
1.2	3.1	5.0	البرازيل
6.1	6.8	8.7	الهند
5.2	3.0	8.4	الصين
1.2	2.6	4.9	جنوب إفريقيا

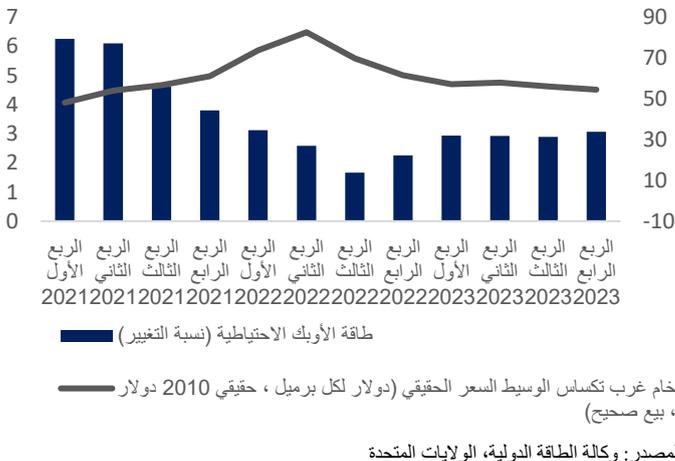
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2023

الجدول 1-3. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2023	توقعات 2022	2021	
3.6	6.5	3.1	دول مجلس التعاون الخليجي
3.9	7.6	3.9	الإمارات
2.6	8.7	3.2	السعودية
2.4	3.4	1.6	قطر
2.6	8.7	1.3	الكويت
4.1	4.4	3.0	عمان
3.0	3.4	2.2	البحرين

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، وتقديرات وتوقعات المصرف المركزي للأعوام 2022-2023، وتقدير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يناير 2023، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022

الرسم البياني 1-2. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، الولايات المتحدة

خلال الربع الرابع من عام 2022، تأثرت الأسواق الناشئة بشكل كبير بارتفاع التضخم وارتفاعات أسعار الفائدة والصراع المستمر في أوكرانيا. ومن المتوقع أن يرتفع النمو بشكل طفيف، من 3.9% في عام 2022 إلى 4.0% في عام 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن تشهد أغلب الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية نمواً أقل في عام 2023 مقارنةً بعام 2022.

وشهدت الصين تباطؤاً حاداً في النمو من 3.9% في الربع الثالث على أساس سنوي من عام 2022 إلى 2.9% في الربع الرابع من عام 2022، وهو يعد أقل بكثير من هدف الحكومة لعام 2022 المحدد في 5.5%. وتسببت مجموعة من الإغلاقات لفترة طويلة وعلى نطاق واسع لمكافحة انتشار كوفيد-19، والانخفاض التاريخي في سوق العقارات، في بلوغ الصين أحد أسوأ إنجازاتها الاقتصادية منذ عقود.

وانخفض معدل النمو في الهند إلى 4.4% في الربع الرابع على أساس سنوي في عام 2022، من 6.3% في الربع السابق، نتيجةً للظروف المالية الأكثر تشديداً، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة. فضلاً عن ذلك، يواصل التباطؤ في قطاع التصنيع فرض ضغط على النشاط الاقتصادي في الهند.

ومن المتوقع أن تتباطأ توقعات نمو الأسواق الناشئة الأخرى في أمريكا اللاتينية من 3.9% في عام 2022 إلى 1.8% في عام 2023، ومن المتوقع أن تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعاً إلى 1.5% بعد أن بلغت أدنى مستوى لها في عام 2022 بنسبة 0.7%. وبشكل مماثل، من المتوقع أن ينخفض النمو في آسيا إلى 4.3% في عام 2023 من 5.2% في عام 2022. ويؤثر التضخم المرتفع، والسياسة النقدية الأكثر تشديداً في الاقتصاديات المتقدمة، إلى جانب القيود المفروضة على روسيا على توقعات النمو في هذه المناطق.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من 6.5% في عام 2022 إلى 3.6% في عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض إنتاج النفط وفقاً لاتفاقيات أوبك+، وإلى تدهور الأوضاع العالمية، في حين أنه من المتوقع أن يظل النمو غير النفطي قوياً. وتُشير البيانات الخاصة بالأشهر القليلة الماضية من عام 2022 إلى استمرار النشاط في القطاع غير الهيدروكربوني، أيضاً في ضوء التداعيات الإيجابية لكأس العالم لكرة القدم في قطر.

وكان النمو مدفوعاً بأداء قطاعي الجملة والتجزئة، في حين أدى انتعاش قوي في قطاعي السفر والسياحة إلى زيادة التوسع في عدد من قطاعات الخدمات الأخرى.

2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية

رفع أسعار الفائدة من قبل أغلب المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة.

انخفاض مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 1.0% على أساس سنوي في شهر ديسمبر.

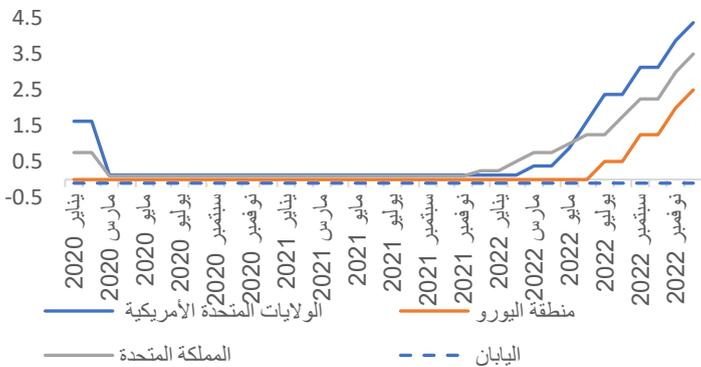
يقدّر صندوق النقد الدولي التضخم بنسبة 7.3% في الاقتصادات المتقدمة وبنسبة 9.9% في الأسواق الناشئة في العام 2022.

الرسم البياني 1-3. متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصاديات مختارة (%)



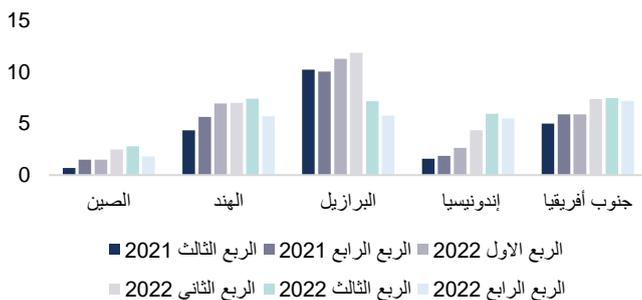
المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 1-4. أسعار الفائدة في اقتصادات مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 1-5. متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصاديات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبرغ

توقعات التضخم عالمياً

واصل التضخم العالمي في عام 2022 الارتفاع بوتيرة سريعة، إلا أنه من المتوقع، وطبقاً لأحدث توقعات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في شهر يناير 2023، أن ينخفض من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في عام 2023، وذلك بسبب التشديد في السياسة النقدية، وضعف الطلب العالمي، وانخفاض الأسعار العالمية للسلع النفطية وغير النفطية.

في نهاية الربع الرابع من عام 2022، بلغ متوسط مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) 132.3 نقطة، منخفضاً بنسبة 2.7% من متوسط 136.0 نقطة في نهاية الربع الثالث. ويعود انخفاض مؤشر أسعار الأغذية المذكور إلى الانخفاض الكبير في أسعار الزيوت النباتية، إلى جانب بعض الانخفاضات في أسعار الحبوب والحبوب. ويقابل هذا الانخفاض جزئياً الزيادات الكبيرة في أسعار السكر، ومنتجات الألبان. وانخفض مؤشر أسعار الأغذية المذكور بشكل عام بنسبة 1% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022، مقارنةً بزيادة بنسبة 5.5% في الربع الثالث.

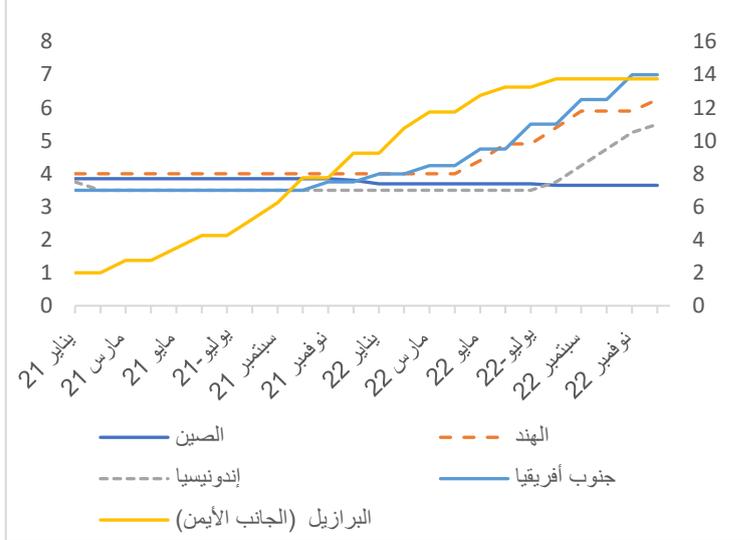
التضخم واستجابات السياسات في الاقتصادات المتقدمة

انخفض التضخم في الولايات المتحدة على أساس سنوي بنسبة 6.5% في نهاية الربع الرابع من عام 2022، مما يعكس الانخفاض في معدل نمو أسعار الطاقة من 8.2% على أساس سنوي في الربع الثالث إلى 7.3% على أساس سنوي في الربع الرابع. ومع استمرار التضخم عند مستوى أعلى كثيراً من المستهدف المحدد بنسبة 2%، قرر الاحتياطي الفيدرالي تشديد سياسته النقدية من خلال رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع 50 نقطة أساس إلى 4.5% بتاريخ 14 ديسمبر 2022.

وفي منطقة اليورو، انخفض معدل التضخم السنوي بشكل طفيف إلى 9.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من 9.9% في الربع الثالث من عام 2022، وهو أعلى من هدف البنك المركزي الأوروبي بنسبة 2%. وارتفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي لعمليات إعادة التمويل الرئيسية بواقع 50 نقطة أساس ليبلغ 2.5% بتاريخ 15 ديسمبر، مع توقعات زيادات أخرى في ضوء ارتفاع التضخم.

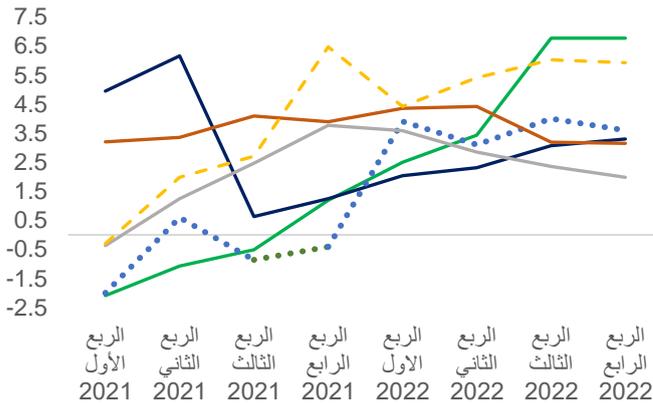
وفي المملكة المتحدة، واصل التضخم ارتفاعه وبلغ 10.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022، مرتفعاً من 10.1% في الربع الثالث من عام 2022. وبتاريخ 15 ديسمبر 2022، رفعت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا سعر الفائدة بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 3.5%، سعياً منها لمكافحة التضخم في ظل القلق من ركود وشيك.

الرسم البياني 1-6. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



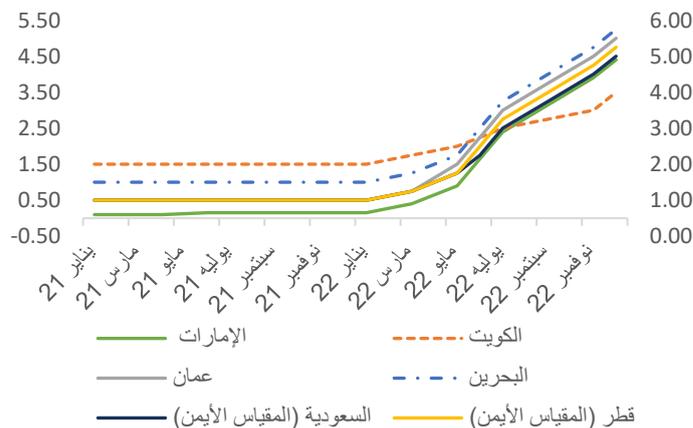
المصدر: بلومبرغ

الرسم البياني 1-7. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية على أساس سنوي في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: بلومبرغ، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الرسم البياني 1-8. أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي

وارتفع التضخم في اليابان إلى 4% على أساس سنوي في شهر ديسمبر من 3% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2022، وهو أعلى مستوى منذ 32 عاماً. ويعكس هذا ارتفاع أسعار الواردات من المواد الخام وضعف الين. وارتفعت ضغوط الأسعار في جميع مكونات مؤشر أسعار المستهلك، وتحديداً في مكوني الغذاء والطاقة. وعلى الرغم من ارتفاع التضخم، حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به بنسبة 0.1% خلال اجتماع السياسة النقدية في شهر ديسمبر 2022.

الاقتصاديات الناشئة واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

في شهر ديسمبر 2022، انخفض التضخم في الصين إلى 1.8% على أساس سنوي من 2.8% في شهر سبتمبر، ويأتي أغلبها بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، على الرغم من نقشي كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي. ونظراً لأن التضخم ظل أقل من المستهدف عند نسبة 3%، فقد أبقى البنك المركزي الصيني على معدل الإقراض الأساسي لديه عند نسبة 3.65% في شهر ديسمبر 2022. وبشكل مماثل، أبقى البنك المركزي الصيني على سعر الفائدة على تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لسنة واحدة عند نسبة 2.75%.

وشهد معدل التضخم السنوي في الهند تباطؤاً من 7.4% في شهر سبتمبر إلى 5.7% في شهر ديسمبر 2022. وعلى مدى شهرين متتاليين، ظل التضخم ضمن صلاحيات بنك الاحتياطي الهندي بنسبة 2%-6%، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار الغذاء إلى نسبة 4.2% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2022، من نسبة 8.6% على أساس سنوي في شهر سبتمبر. وبعد خمسة ارتفاعات متتالية، كان آخرها في شهر ديسمبر 2022 بواقع 35 نقطة أساس، بلغ معيار معدل إعادة الشراء 6.25% بنهاية العام.

وبلغ معدل التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية 3.3% في شهر ديسمبر 2022 على أساس سنوي، وهي زيادة بسيطة من نسبة 3.1% في شهر سبتمبر. وكان ذلك أعلى معدل تضخم منذ شهر يونيو 2021، نتيجة للزيادات في تكاليف الإسكان والغذاء والنقل. وفي قطر، انخفض التضخم السنوي في شهر ديسمبر إلى 5.9% على أساس سنوي، بسبب انخفاض الترفيه والثقافة. وبلغ التضخم في الكويت 3.2% في شهر ديسمبر، ولم يتغير عن شهر سبتمبر 2022. إضافة لذلك، فقد انخفض التضخم إلى 1.9% وإلى 3.6% في عمان والبحرين على التوالي.

ورفعت دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تربط عملتها بالدولار الأمريكي (وهي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان والبحرين) أسعار الفائدة الأساسية لديها تماشياً مع التغييرات في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. كما رفع بنك الكويت المركزي، والذي يربط عملته بسلة عملات لم يكشف عنها، معدل الخصم بمقدار 50 نقطة أساس.

1-3 تطورات الأسواق العالمية

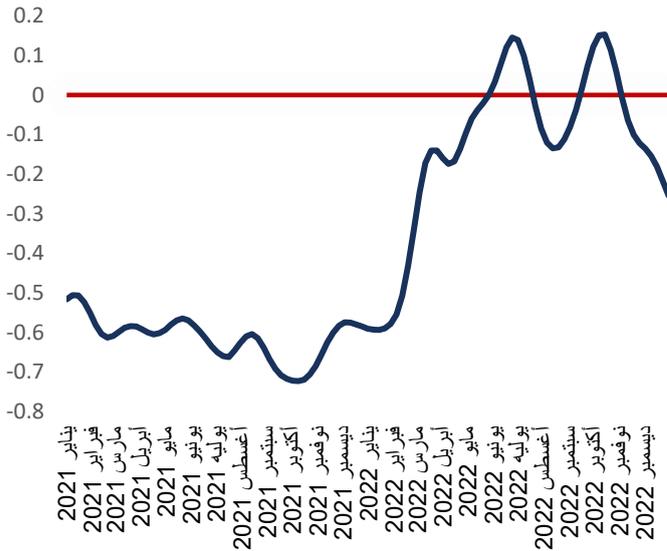
الانخفاض الكبير في أسعار النفط نتيجة ضعف الطلب العالمي.

تزايد التقلبات في أسعار السلع عالمياً.

تقلب الأوضاع في الأسواق المالية.

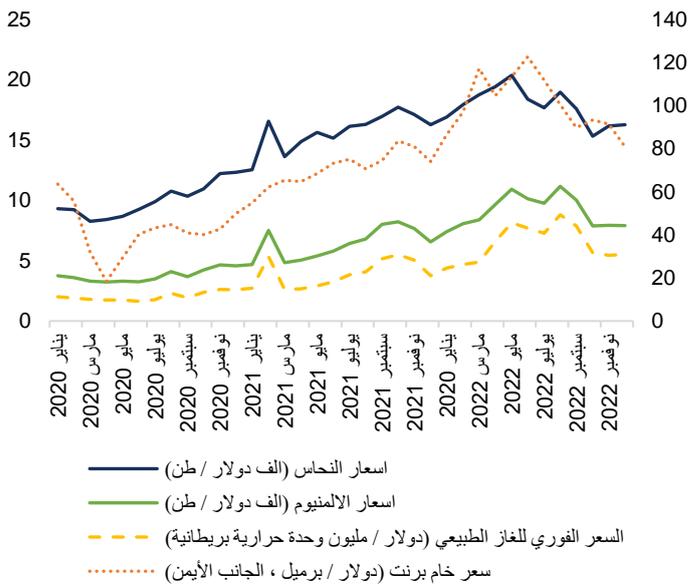
الأوضاع المالية العالمية

الرسم البياني 1-9. مؤشر الأوضاع المالية الوطنية الأسبوعي المعدل لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو
(<https://www.chicagofed.org/publications/nfci/index>)
تشير الأرقام الموجبة إلى تشديد الأوضاع المالية

الرسم البياني 1-10: أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبرغ

شهدت الأوضاع المالية العالمية تحسناً طفيفاً بعد أن كانت تواجه ضغطاً في شهري يونيو وسبتمبر، مما يعكس تراجع التضخم العالمي وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال الأشهر القليلة الماضية من العام. وفي الولايات المتحدة، يشير مؤشر الأوضاع المالية الوطنية المعدل لبنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، أيضاً إلى تخفيف الظروف المالية نوعاً ما في شهر ديسمبر 2022. وعلى الرغم من زيادة عدم اليقين بشأن الارتفاعات في أسعار الفائدة في المستقبل، فإن الأوضاع المالية العالمية المتشددة نسبياً لا تزال تعكس التوترات الجيوسياسية والتضخم المستمر.

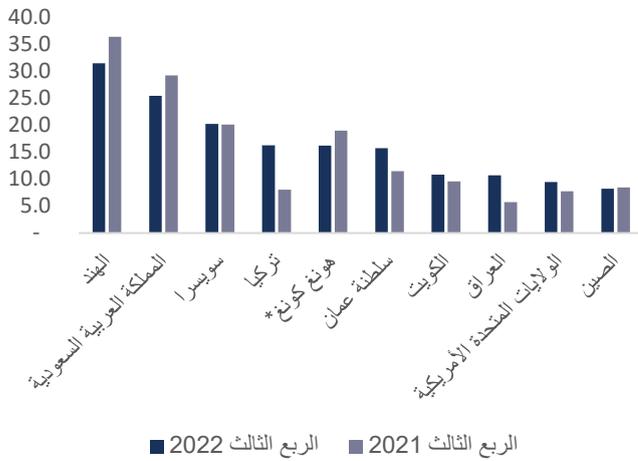
السلع الأساسية

انخفضت أسعار النفط من 89.8 دولاراً أمريكياً للبرميل في شهر سبتمبر 2022 إلى 80.9 دولاراً أمريكياً في شهر ديسمبر 2022، نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وضعف الطلب في الصين في أعقاب تفشي كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف من الكساد العالمي، وارتفاع التضخم باستمرار، ومواقف السياسة النقدية المشددة في جميع أنحاء العالم، أثرت أيضاً على انخفاض أسعار النفط في الربع الرابع.

وانخفض متوسط سعر الغاز الطبيعي من 8.8 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر أغسطس إلى 7.9 دولار أمريكي في نهاية الربع الثالث، ثم شهد مزيداً من الانخفاض من 5.6 دولار أمريكي في شهر أكتوبر إلى 5.5 دولاراً أمريكياً في نهاية الربع الرابع.

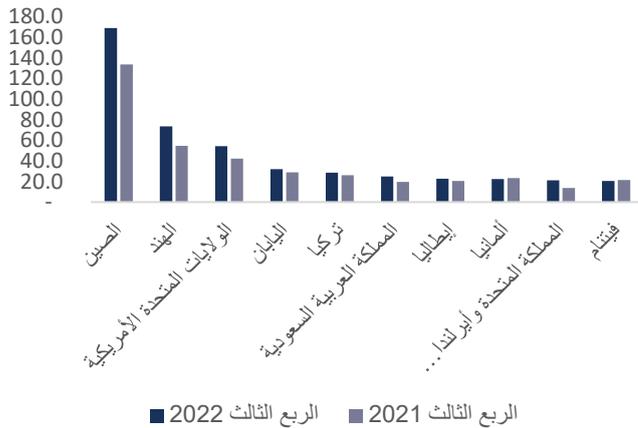
وانخفضت أسعار سلع أخرى مثل النحاس والألمنيوم بنسبة 13.9% وبنسبة 15.3% على أساس سنوي على التوالي. وارتفع سعر الذهب من 1,660 دولاراً أمريكياً للأونصة في شهر سبتمبر إلى 1,824 دولاراً أمريكياً للأونصة في شهر ديسمبر 2022.

الرسم البياني 1-11: الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (% من الصادرات غير النفطية)



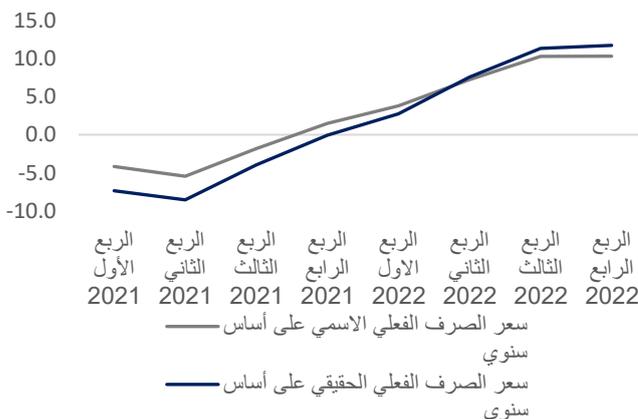
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
*الصين، المنطقة الإدارية الخاصة في هونغ كونغ

الرسم البياني 1-12: واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (% من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 1-13: ارتفاع/انخفاض أسعار صرف الدرهم الإماراتي الاسمية والحقيقية الفعلية على أساس سنوي (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية، حسابات المصرف المركزي

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2022، ارتفع إجمالي صادرات السلع غير النفطية بنسبة 9.5% على أساس سنوي ليصل إلى 265.9 مليار درهم. وكانت الهند أكبر شريك للصادرات غير النفطية لدولة الإمارات، تتبعها السعودية وسويسرا، وفقاً لبيانات الربع الثالث من عام 2022. ويعد الذهب والبلاتين والأسلاك النحاسية ومخلفات النيكل والمنتجات المسطحة من المواد المغلفة بالحديد والزيوت المعدنية ومواد المجوهرات من أكثر السلع غير الهيدروكربونية المصدرة.

وارتفعت قيمة عمليات إعادة التصدير بشكل كبير بنسبة 22.7% لتبلغ 407 مليار درهم، وتأتي السعودية في مقدمة وجهات إعادة التصدير لدولة الإمارات بنسبة 12.1%، تليها العراق بنسبة 11.1%، ثم الهند بنسبة 9.1%، ثم الولايات المتحدة بنسبة 4.2%، ثم الكويت بنسبة 4.0%. أما أغلب المنتجات المعاد تصديرها فهي معدات الاتصالات، ومعدات معالجة البيانات التلقائية، والزيوت المعدنية، والسيارات، والمجوهرات، والمنسوجات.

ونظراً للنمو القوي في القطاع غير الهيدروكربوني وارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي، فقد ارتفع إجمالي الواردات على أساس سنوي بنسبة 21% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 لتبلغ 866.7 مليار درهم. أما عن البضائع الرئيسية المستوردة فهي الزيوت المعدنية، واللؤلؤ، والمجوهرات، والحجارة، والمعادن النفيسة، بالإضافة للآلات، والسيارات، ومعدات الاتصالات.

وتُعد الصين الشريك الرئيسي للاستيراد، فهي تمثل 19.5% من إجمالي الواردات، تتبعها الهند بنسبة 8.5%، ثم الولايات المتحدة بنسبة 6.3%، ثم اليابان بنسبة 3.7%، ثم تركيا بنسبة 3.3%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 2.9%.

سعر الصرف

ارتفع متوسط سعر الصرف الإسمي الفعلي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة، على أساس سنوي بنسبة 10.3% في الربع الرابع من عام 2022، بعد ارتفاعه بنسبة 10.2% في الربع السابق، وهو ما يعكس ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. وبشكل مماثل، ارتفع متوسط سعر الصرف الحقيقي الفعلي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 11.7% على أساس سنوي في الربع الرابع مقارنةً بنسبة 11.3% على أساس سنوي في الربع الثالث، مما يعكس انخفاض التضخم في دولة الإمارات مقارنةً مع المتوسط لأغلب شركائها التجاريين الرئيسيين.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة

استمرار ارتفاع الاستهلاك الخاص والاستثمار
في الربع الرابع من عام 2022.

سجل الرصيد المالي الموحد في الربع
الثالث من عام 2022 فائضاً على أساس
سنوي بنسبة 13.5% من الناتج المحلي
الإجمالي لعام 2021.

تشير تقديرات مصرف الإمارات العربية
المتحدة المركزي إلى النمو بنسبة 7.6% في
عام 2022، مدفوعاً بالنمو القوي في كلا
القطاعات النفطية وغير النفطية.

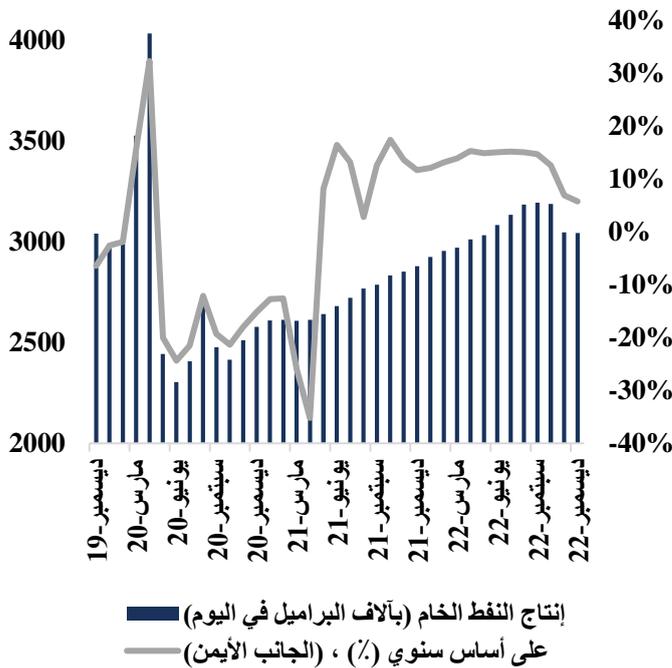
توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول 1-2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة
الإمارات (%)

توقعات 2024	توقعات 2023	توقعات 2022	2021	2020	
4.3	3.9	7.6	3.9	-5.0	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.6	4.2	6.6	5.8	-5.4	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
3.5	3.0	10.1	-0.7	-3.8	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعامي 2021-2020، وتقديرات
وتوقعات المصرف المركزي للأعوام 2024-2022

الرسم البياني 1-2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: أوبك

بعد تحقيقه نمواً قوياً لثلاثة أرباع سنوية، حافظ اقتصاد الإمارات على
صلابته في الربع الرابع من عام 2022، مما يعكس أداءً قوياً لكلا القطاعين
النفطي وغير النفطي. وبالنسبة للعام بأكمله، من المقدر أن تبلغ نسبة النمو
7.6%. وفي عام 2023، حافظ المصرف المركزي على توقعاته دون تغيير
عند 3.9%. وفي حين من المتوقع أن يكون إنتاج النفط معتدلاً تماشياً مع
اتفاقيات أوبك+، من المتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي دعم الناتج
الكلي، حتى ولو بوتيرة أكثر اعتدالاً.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

بعد الزيادة القوية في القطاع الهيدروكربوني في الربع الثالث من عام
2022، بلغ متوسط إنتاج النفط 3.1 مليون برميل يومياً في الربع الرابع،
ومن المقدر أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني في دولة
الإمارات نمواً بنسبة 10% على أساس سنوي، تماشياً مع اتفاقيات أوبك+
(10.1% لعام 2022). واعتباراً من شهر نوفمبر 2022، وافقت أوبك على
خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً، الأمر الذي أدى إلى تعديل
توقعات المصرف المركزي وخفضها بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي الهيدروكربوني. نتيجة لذلك، يتوقع المصرف المركزي زيادة الناتج
المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.0% وبنسبة 3.5% في عامي 2023
و2024 على التوالي، بحسب الأداء في كلا العامين مع الأخذ بالاعتبار
تطور الصراع في أوكرانيا، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل أسرع
من المتوقع، والمزيد من خفض إنتاج أوبك+ للنفط، والتراجعات المحتملة
في الإنتاج من جانب أعضاء أوبك الآخرين.

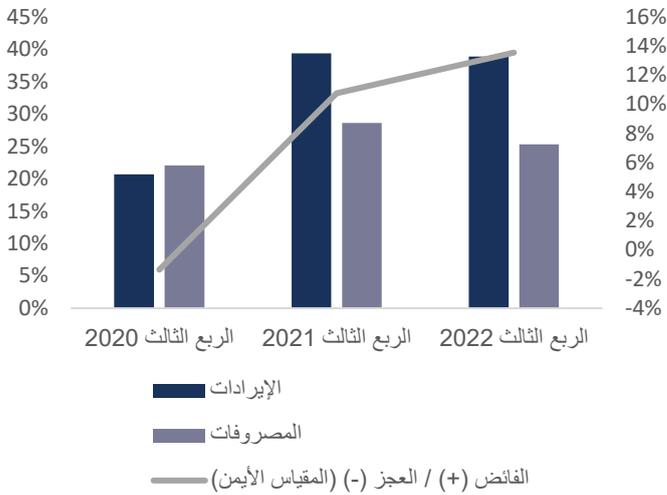
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

بعد النمو القوي في الربع السابق، من المقدر أن ينمو القطاع غير النفطي
بوتيرة مماثلة في الربع الرابع من عام 2022. ويقدر المصرف المركزي
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022 بنسبة 6.6%.
وتشمل الدوافع الرئيسية لهذا الأداء القوي قطاعي العقارات والإنشاءات
وقطاع الصناعات التحويلية، مثل المصافي وإنتاج الألمنيوم. بالإضافة إلى
ذلك، فقد عزز كأس العالم لكرة القدم في قطر والفعاليات العالمية الأخرى
التي جرت في المنطقة السفر والسياحة لدولة الإمارات. ويتوقع المصرف
المركزي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 4.2%
وبنسبة 4.6% على التوالي لعامي 2023 و2024، تماشياً مع توجهات
النمو العالمي.

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

الرسم البياني 2-2. الموقف المالي الموحد

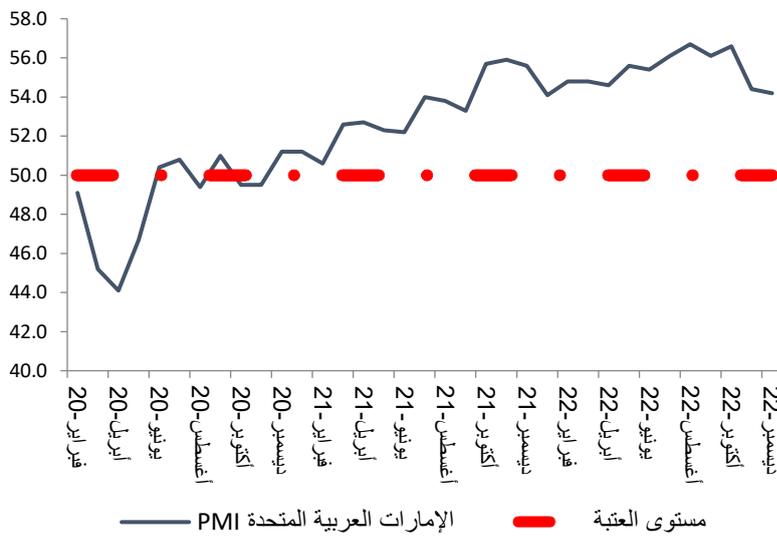
على أساس سنوي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي السابق



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 2-3. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات

(مؤشر يتراوح من 0 إلى 100 (أكبر من 50 = تحسن منذ الشهر السابق))



المصدر: IHS Markit

خلال الربع الثالث من عام 2022، سجل الرصيد المالي الموحد فائضاً قدره 51.6 مليار درهم، أو ما نسبته 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، مرتفعاً من 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 في الربع الثالث من عام 2021. وارتفعت الإيرادات الحكومية على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 17.3% لتبلغ 148.1 مليار درهم، ويرجع ذلك للزيادة في المتحصلات من الضرائب والمساهمات الاجتماعية. وبالنسبة للمصروفات، فقد ارتفع الإنفاق الحالي على أساس سنوي بنسبة 6.6% ليصل إلى 93.0 مليار درهم، وهي أقل بكثير من الزيادة بنسبة 20.8% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها من عام 2021. وتعود الزيادة في المصروفات إلى ارتفاع الإنفاق في استهلاك رأس المال الثابت، والإعانات، والمنافع الاجتماعية والمصروفات الأخرى، ويقابلها انخفاض جزئي في تعويضات الموظفين، واستخدام السلع والخدمات، والفوائد والمنح. ومن ناحية أخرى، انخفض الإنفاق الرأسمالي، الذي يقاس بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية بنسبة 20.0% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022 إلى 3.5 مليار درهم. وبلغ مجموع النفقات 96.5 مليار درهم أو بزيادة قدرها 5.2% مقارنة بالربع الثالث من عام 2021.

الاستثمار الخاص والاستهلاك

تستفيد دولة الإمارات من وجود قطاع خاص حيوي، تدعمه إصلاحات واستراتيجيات متعددة لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية لجذب أفضل المواهب من حول العالم. كما يواصل القطاع المصرفي دوره في تحفيز الاستثمار في القطاع الخاص، حيث ارتفع الائتمان للقطاع الخاص بنسبة 4.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022. وارتفع مؤشر مديري المشتريات للشهر الخامس والعشرين على التوالي، ليبلغ 54.2 في شهر ديسمبر وبمتوسط 55.3 لعام 2022.

وقد سجل المؤشر المركب لثقة الأعمال، استناداً إلى استبيان تم إعداده للإمارات الشمالية 119.4 نقطة للربع الرابع من عام 2022، مرتفعاً من 109.8 في الربع السابق، مما يشير إلى إيجابية وتحسن توقعات أنشطة العمل. واتسمت الشركات في جميع القطاعات: التجارية والصناعية والخدمات بقوتها، حيث شهدت القطاعات المذكورة توسعاً. علاوة على ذلك، أظهر مؤشر المنشآت الصغيرة والمتوسطة زيادة خلال الربع الرابع من عام 2022، محققاً ارتفاعاً بواقع 12.4 نقطة، في حين أشار مؤشر الشركات الكبيرة إلى درجة مرتفعة من التحسن بواقع 7.8 نقطة في جميع المقاييس: الكميات، والأسعار، والأرباح، والتوظيف، وأوامر الشراء الجديدة. وبشكل كلي، أظهر الاستبيان أن النظرة المستقبلية للأعمال للربع الرابع من عام 2022 متفائلة إلى حد كبير، حيث أشار المشاركون في الاستبيان إلى بيئة عمل إيجابية للغاية، مع ارتفاع الطلب والمبيعات.

واصل الاستهلاك المحلي قوته خلال الربع الرابع من عام 2022، مدعوماً بزيادة كبيرة في التوظيف. وسجل متوسط عدد الموظفين لمدة 3 شهور في دولة الإمارات، ومتوسط الأجور المدفوعة لمدة 3 شهور في القطاع الخاص زيادة مضاعفة على أساس سنوي في الربع الرابع 2022، لتصبح أعلى من مستوياتها ما قبل جائحة كوفيد!

1 استناداً لنظام حماية الأجور.

2-2 التحليل القطاعي

تضاعفت الحركة الجوية في مطارات أبوظبي ثلاث مرات، بينما تضاعفت في دبي مرتين تقريباً.

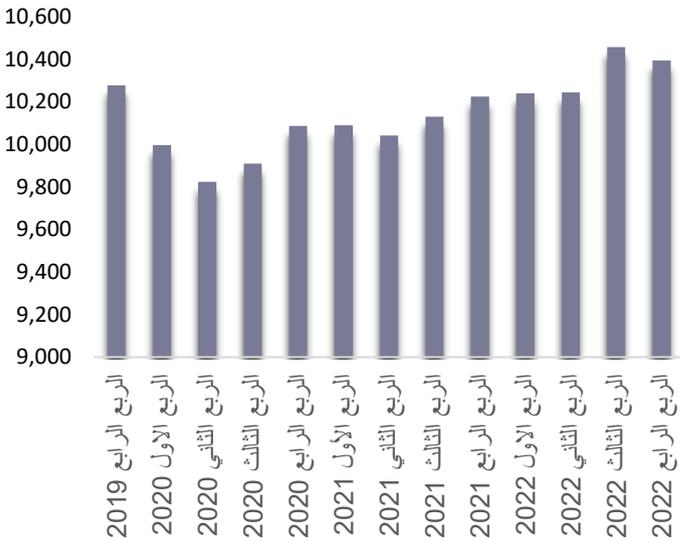
عادت قطاعات السياحة والضيافة لمستويات الإشغال ما قبل الجائحة، على الرغم من زيادة عدد الغرف.

واصل القطاع العقاري أداءه القوي في الربع الرابع من عام 2022.

سيتم تحليل ثلاثة قطاعات في هذا القسم، هي قطاع العقارات وقطاع السياحة والضيافة وقطاع النقل، والتي تمثل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي غير النفط لعام 2021.

الرسم البياني 2-4. متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في أبوظبي

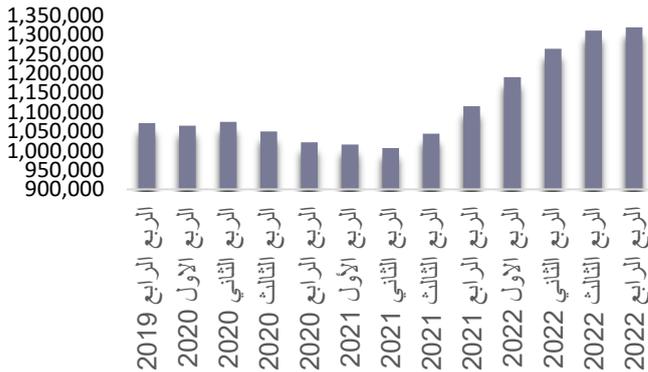
درهم لكل متر مربع



المصدر: شركة "ريدين"

الرسم البياني 2-5: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي

درهم لكل متر مربع



المصدر: دائرة الأراضي والأموال في دبي

العقارات

على الرغم من التباطؤ العالمي وعدم اليقين، واصل القطاع العقاري في دولة الإمارات أداءه القوي في الربع الرابع من عام 2022، وهو ما أدى إلى تحقيق نمو قوي في النشاط العقاري. ووفقاً لشركة "ريدين"، تم تسليم 11 مشروعاً جديداً بشكل إجمالي (حوالي 1,600 شقة) في أبوظبي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، وهو أعلى رقم منذ بداية الجائحة.

وشهد مؤشر أسعار الشقق السكنية في أبوظبي انخفاضاً بنسبة 1.4% في الربع الرابع على أساس سنوي، لكن مؤشر أسعار الفلل سجل ارتفاعاً بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق. سجل متوسط سعر المتر المربع زيادة بنسبة 1.7% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022 في أبوظبي، بينما انخفضت الإيجارات بنسبة 1.0% خلال نفس الفترة، مما أدى إلى عائد إيجار بنسبة 6.4%.

وحقق النشاط في سوق العقارات في دبي في الربع الرابع من عام 2022 مستويات تاريخية، حيث بلغت قيمة المعاملات 214 مليار درهم، بزيادة قدرها 169% على أساس ربع سنوي، بينما ارتفع عدد المعاملات بنسبة 52% على أساس ربع سنوي وبلغ 36,016 معاملة.

وتظل إمارة دبي إحدى أكثر وجهات جذب الاستثمارات في العالم، نظراً لاستقرار اقتصاد دولة الإمارات، وأسسها المالية القوية، وقدرتها على إيجاد فرص للنمو. بالإضافة إلى ذلك، استفاد القطاع العقاري في دبي من كأس العالم لكرة القدم الذي أقيم في قطر عام 2022. ووفقاً لدائرة الأراضي والأموال في دبي، فقد ارتفعت أسعار بيع العقارات السكنية في دبي في المتوسط بنسبة 18.3% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022، بينما ارتفعت الإيجارات بنسبة 4.7% خلال الفترة ذاتها. وبلغ متوسط عائد الإيجار الضمني في المتوسط 3.2% في الربع الرابع من عام 2022.

السياحة والضيافة

شهد أداء قطاع السياحة والضيافة أداءً استثنائياً في الربع الرابع من عام 2022. وقد شهد الطلب على الفنادق ارتفاعاً قوياً مع نهاية العام في دبي وأبوظبي على خلفية العديد من الفعاليات في المنطقة، بما في ذلك فعالية الفورمولا 1 في العاصمة الإماراتية وكأس العالم لكرة القدم في قطر.

وفي عام 2022، بلغ عدد السياح المسافرين إلى دبي 14.4 مليون سائح، 30% منهم في الربع الرابع. وللعام بأكمله، بلغ هذا العدد تقريباً ضعف العدد الإجمالي للزائرين الذين وصلوا خلال عام 2021. وقفزت نسبة إشغال الفنادق في دبي إلى 73% في عام 2022، مرتفعةً من 67% في عام 2021. وفي الوقت ذاته، ارتفع متوسط معدل إشغال الغرف يومياً في المدينة بنسبة 19% وبنسبة 29% مقارنة بعامي 2021 و2019 على التوالي.

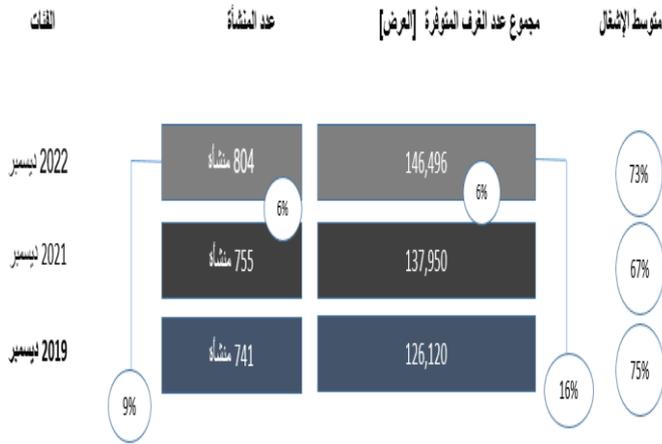
وفي الوقت ذاته، قفز معدل الإشغال في أبوظبي إلى 70% في عام 2022، وقفز متوسط المعدل اليومي بنسبة 19% إلى 373 درهم للعام بأكمله. وبشكل مماثل، ارتفع عدد نزلاء الفنادق بنسبة 24% ليصل إلى 4.1 مليون خلال الفترة ذاتها.

النقل

لقد كان الربع الأخير من عام 2022 أحد أكثر الفترات الزمنية حركيةً في مطارات دولة الإمارات، وخاصة مطارات أبوظبي ودبي. ويرجع ذلك إلى كل من التدفق الموسمي للزوار والأشخاص لحضور فعاليات رئيسية متعددة في المنطقة.

وتضاعفت حركة المسافرين عبر الخمسة مطارات في إمارة أبوظبي في عام 2022 ثلاث مرات مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي عدد المسافرين عبر الخمسة مطارات في الإمارة 15.9 مليون مسافر، مرتفعاً من 5.3 مليون مسافر في عام 2021. وسجل مطار أبوظبي الدولي 4.8 مليون مسافر في الربع الرابع من عام 2022، وهو ضعف عدد المسافرين لنفس الفترة من عام 2021. وفي عام 2022، سافر 21.8 مليون شخص عبر مطارات دبي، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 81.3% عن عدد المسافرين في عام 2021.

الرسم البياني 2-6. العرض والطلب على السكن في دبي - 2022



المصدر: دائرة السياحة في دبي

الرسم البياني 2-7. أداء قطاع السياحة في أبوظبي - 2022



المصدر: دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي

ALSO² تشير إلى متوسط طول فترة الإقامة، APR هي متوسط سعر الغرفة، REVPAR هو الإيراد لكل غرفة متوفرة.

2-3 التضخم

يتوقع المصرف المركزي أن تبلغ نسبة التضخم 3.2% ونسبة 2.8% في عامي 2023 و2024 على التوالي

انخفض متوسط التضخم الكلي إلى 4.6% خلال الربع الرابع من عام 2022 من 6.5% في الربع الثالث.

بلغ متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات نسبة 4.8%.

محركات التضخم

الجدول 2-2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (%)

الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	الأوزان	
4.6	6.5	5.6	2.6	100.0	جميع البنود
4.0	4.8	3.8	1.0	68.7	المكونات غير التجارية
6.0	10.2	9.6	6.3	31.3	المكونات التجارية
1.6	0.1	-1.0	-1.9	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز وبنود الوقود الأخرى
11.0	30.2	30.3	21.1	12.7	النقل
7.1	8.5	8.2	5.0	12.0	الأغذية والمشروبات
1.5	1.1	0.7	0.5	7.6	التعليم
0.5	0.6	0.6	0.8	5.9	الاتصالات
4.1	3.3	1.6	2.5	5.2	المنسوجات والملابس والأحذية
1.1	-0.2	-0.3	-0.6	5.1	الأثاث والسلع المنزلية
2.6	3.0	3.0	0.1	4.9	سلع وخدمات متنوعة
10.3	5.7	5.7	7.0	4.6	المطاعم والفنادق
21.5	23.7	17.2	-7.3	3.1	الترفيه والثقافة
3.7	3.8	0.7	0.1	2.2	الرعاية الصحية
1.9	0.5	5.6	-3.5	1.3	التأمين والخدمات المالية
-2.9	-0.8	0.5	2.0	0.2	التبغ

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات بنسبة 4.6% في الربع الرابع من عام 2022، مقارنة بنسبة 6.5% في الربع السابق. وبينما يتماشى الارتفاع في التضخم مع التوجهات العالمية، إلا أنه يبقى أقل كثيراً من المتوسط العالمي. وبلغ متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلك ما نسبته 4.8% في عام 2022، وهي قريبة من توقعات المصرف المركزي البالغة نسبة 4.9%.

وارتفعت أسعار الفئة غير التجارية بنسبة 4.0% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، منخفضة من نسبة 4.8% في الربع السابق. وسجل المؤشر الفرعي للإسكان، وهو الفئة الأكثر سيطرة بنسبة 35.1% في وزن سلة مؤشر أسعار المستهلك، زيادة على أساس سنوي بنسبة 1.6% خلال الربع الرابع من عام 2022، بعد انخفاضها في النصف الأول من العام، وتحقيقها نمو بنسبة صفر تقريباً في الربع الثالث، ويعود ذلك لارتفاع الإيجارات في دبي.

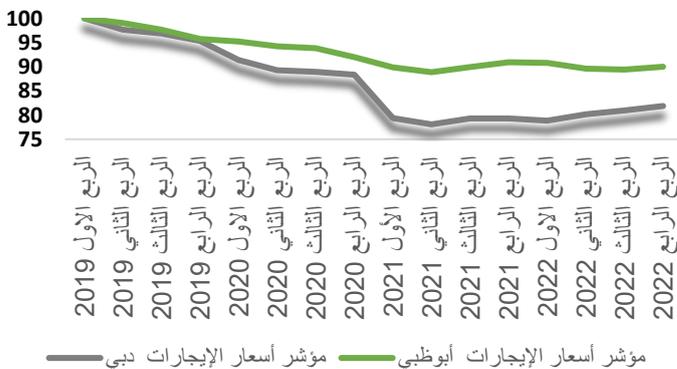
وارتفعت أسعار جميع البنود الأخرى في سلة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، فيما عدا منتجات التبغ، حيث ارتفعت أسعار النقل بنسبة 11.0% في الربع الرابع على أساس سنوي. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات، وهي المجموعة التي تضم ثالث أعلى وزن في مؤشر أسعار المستهلك بعد الإيجارات والنقل، وتمثل (12.0%) من السلة بنسبة 7.1%، منخفضة عن نسبة 8.5% في الربع الثالث، وذلك بسبب انخفاض أسعار الغذاء عالمياً.

توقعات التضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة

بالنسبة لعام 2023، من المتوقع أن يتراجع التضخم إلى 3.2%، على خلفية الزيادات البسيطة في الأسعار في جميع الفئات، وخاصة النقل والأغذية والمشروبات. ومن المتوقع أن يكون التضخم المستورد معتدلاً بسبب الاتجاه نحو خفض التضخم في جميع أنحاء العالم، في حين يتوقع أيضاً أن تسهم الإيجارات والأجور بشكل معتدل. وفي عام 2024، من المتوقع أن يستمر التضخم في التباطؤ بنسبة 2.8%، تماشياً مع التوجهات العالمية.

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، سنة الأساس 2021
ملاحظة: التضخم في السلع غير التجارية والسلع التجارية هي وفقاً لتقديرات المصرف المركزي

الرسم البياني 2-8. متوسط مؤشرات أسعار الإيجارات في أبوظبي ودبي (الربع الأول 2019 = 100)



المصدر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي وشركة ريدين وحسابات المصرف المركزي.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



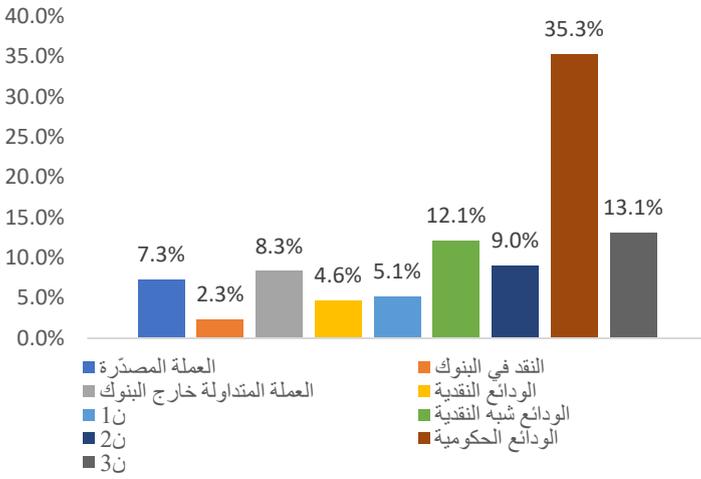
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

تراجع الفرق بين سعر إيبور لمدة 12 شهراً وسعر إيبور لليلة واحدة بواقع 85 نقطة أساس تقريباً، مما يشير لهيكل زمني أكثر استواءً.

زيادة سعر الأساس لدى المصرف المركزي بواقع 125 نقطة أساس في الربع الرابع، تماشياً مع دورة تشديد السياسة النقدية من الفيدرالي الأمريكي.

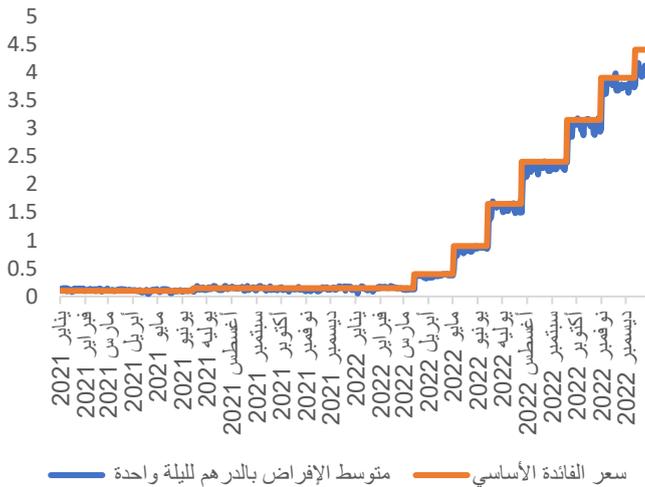
نمو المجاميع النقدية ن1 و ن2 و ن3 في الربع الرابع من عام 2022 بنسب 5.1% و 9.0% و 13.1% على أساس سنوي على التوالي.

الرسم البياني 1-3: النسبة المئوية للتغير على أساس سنوي في مكونات المجاميع النقدية في شهر سبتمبر 2022



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 2-3: متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) وأسعار الفائدة الأساسية (%)



المصدر: المصرف المركزي

المجاميع النقدية

ارتفع المجموع النقدي ن1 بنسبة 5.1% على أساس سنوي، ليبلغ 737.4 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2022. ويعود الارتفاع إلى الزيادة بنسبة 8.3% على أساس سنوي في العملة المتداولة خارج البنوك (13.8% من ن1) والزيادة بنسبة 4.6% في الودائع النقدية (86.2% من ن1). وارتفع المجموع النقدي ن2 بنسبة 9.0% على أساس سنوي ليصل إلى 1,703.0 مليار درهم، ويعود ذلك إلى الزيادة في ن1 والزيادة في الودائع شبه النقدية (56.7% من ن2) بنسبة 12.1% على أساس سنوي. ونتيجة لذلك، زاد المجموع النقدي ن3 أيضاً بنسبة 13.1% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,100.1 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر من عام 2022. وتعكس الزيادة في ن3 أيضاً النمو بنسبة 35.3% في الودائع الحكومية في البنوك التجارية والمصرف المركزي (18.9% من ن3).

أسعار الفائدة

واصلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات ارتفاعها تماشياً مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة. ونتيجة لتشديد الاحتياطي الفيدرالي لسياسته النقدية، ارتفع سعر الفائدة الأساسي لدى المصرف المركزي - سعر الأساس - بمقدار 125 نقطة أساس في الربع الرابع، ليصل سعر الفائدة الأساسي إلى 4.40% بحلول نهاية العام. وتبعت أسعار سوق المال إلى حد كبير الزيادة في سعر الفائدة الأساسي، وإن لم تكن بشكل كامل، مع اتساع الفرق بين أسعار الفائدة لليلة واحدة وسعر الفائدة الأساسي في أواخر عام 2022، حيث كان سعر إيبور لليلة واحدة يتبع في بعض الأحيان بقدر الإمكان 30 نقطة أساس أقل من السعر الأساسي. تعكس هذه التطورات جزئياً تدفقاً كبيراً للسيولة حتى أواخر عام 2022، كما يتضح من التوسع في القاعدة النقدية.

وشهد تغيير التوقعات بشأن أسعار الفائدة المستقبلية تحولاً في الهيكل الزمني لأسعار الفائدة المحلية حتى أواخر عام 2022، حيث تراجع الفرق بين سعر إيبور لمدة 12 شهراً وسعر إيبور لليلة واحدة بواقع 85 نقطة أساس تقريباً بحلول نهاية العام. وكان هذا واضحاً أيضاً في الأذونات النقدية، حيث كانت العائدات عند نهاية المنحنى أكثر استواءً في نهاية العام. تتوافق هذه التطورات مع التوجهات في أسواق المال الأمريكية، حيث بدأت مبادلات أسعار الفائدة لليلة واحدة والعقود الأجلة للأموال الاحتياطية التسعير في تخفيضات الأسعار خلال الفترة الأخيرة من الربع الرابع.

2-3 التطورات المصرفية

نمو الودائع بقوة بنسبة 11.3% على أساس سنوي، ويرجع ذلك إلى ودائع القطاع الخاص المحلي وودائع الحكومة.

استمرار طلب قروض الأسر والشركات، كما هو وارد في الاستبيان حول توجهات الائتمان.

ظل نمو الائتمان قوياً بنسبة 4.9% على أساس سنوي مع زيادة القروض للقطاع الخاص المحلي بنسبة 4.7%.

الجدول 1-3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات

مليار درهم

البنك	ديسمبر 2021	يونيو 2022	سبتمبر 2022	ديسمبر 2022
إجمالي الأصول	3,322	3,449	3,583	3,670
(التغير على أساس سنوي)	%4.2	%7.5	%10.3	%10.5
الائتمان الإجمالي	1,794	1,866	1,873	1,881
(التغير على أساس سنوي)	%0.8	%5.5	%5.5	%4.9
الائتمان المحلي	1,619	1,659	1,655	1,651
(التغير على أساس سنوي)	%1.4	%4.0	%3.3	%2.0
الحكومة	236	222	213	212
(التغير على أساس سنوي)	%4.1-	%9.5-	%13.3-	%10.3-
الشركات المرتبطة بالحكومة	245	260	256	253
(التغير على أساس سنوي)	%9.6	%16.3	%14.8	%3.2
القطاع الخاص	1,121	1,163	1,174	1,174
(التغير على أساس سنوي)	%0.7	%4.5	%4.9	%4.7
المؤسسات المالية غير المصرفية	17	14	14	13
(التغير على أساس سنوي)	%20.0	%1.5	%8.2-	%25.0-
الائتمان الأجنبي	175	207	218	230
(التغير على أساس سنوي)	%0.6	%19.2	%25.0	%31.2

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2-3: إجمالي الودائع في بنوك الإمارات

مليار درهم

البنك	ديسمبر 2021	يونيو 2022	سبتمبر 2022	ديسمبر 2022
ودائع البنوك	1,997	2,092	2,187	2,222
(التغير على أساس سنوي)	%5.0	%9.6	%12.6	%11.3
ودائع المقيمين	1,766	1,844	1,958	2,009
(التغير على أساس سنوي)	%5.0	%9.5	%15.3	%13.8
القطاع الحكومي	288	317	402	397
(التغير على أساس سنوي)	%0.4	%12.7	%35.3	%37.7
الكيانات المرتبطة بالحكومة	248	213	232	217
(التغير على أساس سنوي)	%3.2-	%6.4-	%5.5	%12.5-
القطاع الخاص	1,191	1,265	1,275	1,349
(التغير على أساس سنوي)	%8.3	%11.6	%11.2	%13.2
المؤسسات المالية غير المصرفية	38	48	50	47
(التغير على أساس سنوي)	%4.8-	%18.7	%38.7	%22.0
ودائع غير المقيمين	231	248	229	213
(التغير على أساس سنوي)	%14.4	%10.1	%6.0-	%7.8-

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات إلى 61 بنكاً في عام 2022، بما فيها بنكان يعملان عبر منصات رقمية. وفي نهاية العام، كان قطاع المصارف يتكون من 22 مصرفاً وطنياً و39 مصرفاً أجنبياً، مما يعكس دخول بنكان أجنبيين جديدين في الربع الرابع من عام 2022. ونتيجة لجهود رقمنة النظام المالي بدولة الإمارات، انخفض عدد فروع البنوك الفعلية بنسبة 22.3% خلال السنوات الثلاث الماضية.

وسجل النظام المصرفي بدولة الإمارات زيادة بنسبة 10.5% على أساس سنوي في إجمالي الأصول ليلعب 3,670 مليار درهم في شهر ديسمبر 2022.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

نما إقراض النظام المصرفي بدولة الإمارات بنسبة 4.9% على أساس سنوي. وكان نمو الائتمان المحلي، والذي يمثل 87.8% من إجمالي القروض، مدفوعاً بإقراض الشركات الخاصة (بنسبة 4.6% على أساس سنوي) وتليها قروض التجزئة (بنسبة 7.8% على أساس سنوي). وفي قطاع لتجزئة، تم توجيه الائتمان بشكل خاص نحو قروض الرهن العقاري والقروض الشخصية وبطاقات الائتمان. كما تم توسيع الإقراض عبر الحدود من قبل البنوك المرخصة في دولة الإمارات (باستثناء الإقراض من قبل الشركات التابعة لها في الخارج) في الغالب للمقرضين من الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكان النمو في الائتمان المحلي والأجنبي مدعوماً بأوضاع تمويل قوية وقدرة ائتمانية في الإمارات. وظل إجمالي نمو الودائع في النظام المصرفي الإماراتي قوياً عند نسبة 11.3% على أساس سنوي. وزادت ودائع المقيمين، التي تمثل 90.4% من مجموع الودائع، بنسبة 13.8% على أساس سنوي. في الوقت ذاته، تقلصت الودائع عبر الحدود لغير المقيمين بنسبة 7.8% على أساس سنوي. ويحتفظ النظام المصرفي الإماراتي بقدرة ائتمانية كبيرة، كما أشارت نسبة القروض إلى الودائع، والتي وصلت إلى أدنى مستوى لها في 7 سنوات.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

أوضح استبيان توجهات الائتمان، الذي نشره المصرف المركزي في الربع الرابع من عام 2022، استمرار نمو الطلب على القروض لقطاعات الأسر والشركات، بالإضافة لاستمرار رغبة المؤسسات المالية في منح الائتمان خلال النصف الثاني من عام 2022. وخلال الربع الأخير، كانت الظروف الاقتصادية القوية في مقابل التأثير على بيئة رفع أسعار الفائدة على الطلب على القروض.

3-3 التطورات المالية

شهدت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان انخفاضاً في أبوظبي ودبي مقارنةً مع الربع السابق.

ارتفاع أسعار الأسهم بنسبة 25.2% في أبوظبي و9.4% في دبي على أساس سنوي.

يتمتع النظام المصرفي الإماراتي بمستوى كافٍ من السيولة والتمويل ومصدات حماية رأس المال.

الجدول 3-3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

المؤشر	ديسمبر 2021	يونيو 2022	سبتمبر 2022	ديسمبر 2022
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	77.3%	79.1%	76.4%	75.6%
نسبة القروض إلى الودائع	89.9%	89.2%	85.7%	84.7%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	19.6%	18.2%	17.3%	19.1%
نسبة كفاية رأس المال	17.2%	16.9%	17.5%	17.3%
نسبة الشق الأول من رأس المال	16.1%	15.8%	16.3%	16.1%
نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول	14.2%	14.0%	14.5%	14.4%

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

مؤشرات السلامة المالية

ظلّ النظام المصرفي الإماراتي يتمتع بمستويات رأس مال جيدة، أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وبلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية، ونسبة الشق الأول من رأس المال، ونسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول 17.3% و16.1% و14.4% على التوالي.

وأدى النمو القوي في الودائع في النظام المصرفي الإماراتي إلى دعم كفاية السيولة وأوضاع التمويل. ونتيجةً لذلك، شهدت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة ونسبة الأصول السائلة المؤهلة مزيداً من التحسين، لتعكس سيولة ومصدات حماية رأس المال كافية.

تداولات الأوراق المالية (أسواق الأسهم)

ارتفع متوسط مؤشر أسعار أسهم سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) بنسبة 25.2%، على أساس سنوي، في الربع الرابع من عام 2022، وبلغت القيمة السوقية 2.6 تريليون درهم في شهر ديسمبر 2022. كما ارتفع متوسط مؤشر أسعار أسهم سوق دبي المالي بنسبة 9.4%، على أساس سنوي، في الربع الرابع من عام 2022، وبلغت القيمة السوقية 577.6 مليار درهم في شهر ديسمبر 2022.

الجدول 4-3. تداولات الأوراق المالية في دولة الإمارات (أسواق الأسهم)

الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية*	أبوظبي
25.2%	29.0%	53.8%	62.9%	مؤشر أسعار الأسهم* على أساس سنوي	2574.1	1963.4
63.7%	53.7%	95.9%	112.1%	القيمة السوقية* على أساس سنوي	92.6	100.9
21.6%	2.4%	12.6%	100.6%	القيمة المتداولة** على أساس سنوي	577.6	421.6
9.4%	20.8%	25.3%	30.0%	مؤشر أسعار الأسهم* على أساس سنوي	44.7%	19.1%
44.7%	46.4%	46.2%	19.1%	القيمة السوقية* على أساس سنوي	20.4	22.8
36.7%	101.5%	104.6%	48.2%	القيمة المتداولة** على أساس سنوي		

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظة: * متوسط القيم
** تشير إلى القيم خلال الربع السنوي بأكمله

مبادلات مخاطر الائتمان

بالنسبة لحكومة أبوظبي، انخفضت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان من 56.8 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2022 إلى 52.6 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2022. وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022، وبلغت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان 61.7 و50.6 نقطة أساس على التوالي. وتتمتع أبوظبي بمركز مالي قوي، وبفضل صناديق الثروة السيادية الكبيرة لديها، فإنها تتمتع بوحدة من أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وانخفضت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في دبي من 125.8 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2022 إلى 106.7 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2022، وبلغت 126.2 و105.4 نقطة أساس في شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 2022 على التوالي.

الجدول 5-3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (نقطة أساس)

2022			2021			
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
52.6	56.8	59.6	50.4	42.9	41.9	أبوظبي
106.7	125.8	112.7	98.9	92.1	90.4	دبي

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظة: متوسط الربع السنوي

4-3 تطورات قطاع التأمين

زيادة بنسبة 14.2% وبنسبة 8.0% على أساس سنوي في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على الممتلكات والتأمين الصحي في الربع الرابع من عام 2022.

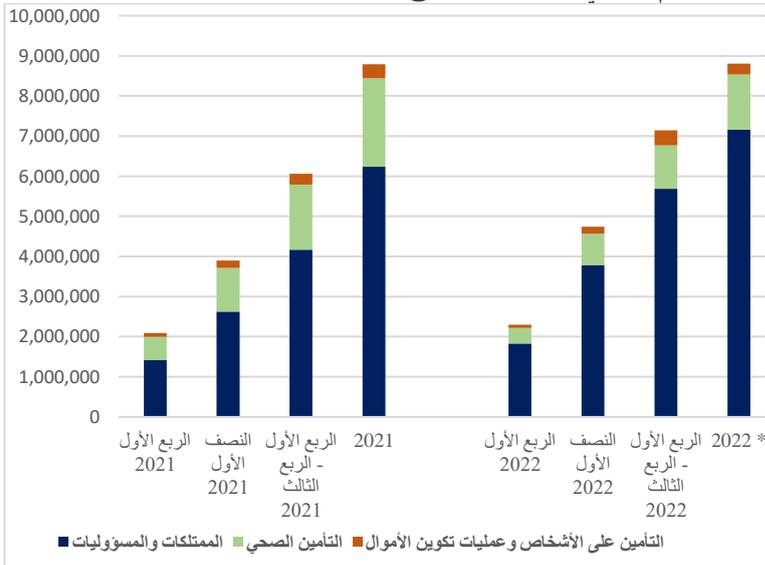
زيادة بنسبة 0.2% على أساس سنوي في العدد الإجمالي لوثائق التأمين في الربع الرابع من عام 2022.

نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 5.4% على أساس سنوي، وزيادة بنسبة 1.0% في إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2022.

نشاط قطاع التأمين

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الرابع من عام 2022، كما يتضح من الزيادة في عدد وثائق التأمين وتماشياً مع الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة.

الرسم البياني 3-3. عدد وثائق التأمين المكتتبة



* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: المصرف المركزي

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، بنسبة 6.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022 إلى 47.2 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات على أساس سنوي بنسبة 14.8% وزيادة أقساط التأمين الصحي بنسبة 9.5%، بينما انخفضت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، بنسبة 14.6% على أساس سنوي في عام 2022.

عدد وثائق التأمين

ارتفع العدد الإجمالي لوثائق التأمين، على أساس سنوي، بنسبة 0.5% في الربع الرابع من عام 2022 إلى 8.8 مليون وثيقة مقابل 8.7 مليون وثيقة في الربع الرابع من عام 2021. وتُعزى هذه الزيادة في الغالب إلى الارتفاع في عدد وثائق التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، ولا سيما التأمين على المركبات والتأمين الهندسي، ووثائق التأمين المتنوعة.

المُطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المُطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 2.2% على أساس سنوي إلى 27.3 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2022. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في المطالبات المدفوعة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 15.2%، وارتفعت المطالبات المدفوعة للتأمين الصحي بنسبة 6.4% على أساس سنوي، بينما انخفضت المطالبات المدفوعة للتأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 31.1% على أساس سنوي مقارنة بالربع الرابع من عام 2021.

المخصصات الفنية

انخفض إجمالي المخصصات الفنية³ بنسبة 3.0% على أساس سنوي إلى 69.0 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بمبلغ 71.1 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2021، ويرجع ذلك في أغلبه لانخفاض أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لدى شركة التأمين.

الاستثمارات

بلغ حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين 71.4 مليار درهم (58.9% من إجمالي الأصول) في نهاية الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً مع 78.9 مليار درهم (64.3% من إجمالي الأصول) في الربع الرابع من عام 2021.

الجدول 6-3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البيان	2022				2021			
	2022*	Q1-Q3*	H1	Q1	2021	Q1-Q3	H1	Q1
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	47.2	36.7	26.8	15.6	44.3	34.9	25.6	15.1
• الممتلكات والمسؤوليات	17.8	14.6	9.8	5.6	15.5	12.1	8.8	4.9
• التأمين الصحي	21.8	16.4	11.4	8.1	19.9	16.1	12.3	7.9
• التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	7.6	5.7	5.5	1.9	8.9	6.7	4.5	2.3
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	27.3	18.7	13.1	6.5	26.6	19.7	13.3	6.4
• الممتلكات والمسؤوليات	7.6	5.2	3.5	1.9	6.5	4.7	3.1	1.4
• التأمين الصحي	16.6	11.8	7.1	4.0	15.6	11.7	7.8	3.8
• التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	3.1	1.7	2.5	0.6	4.5	3.3	2.4	1.2
3- المخصصات الفنية	69.0	68.8	70.3	68.4	71.1	71.5	73.1	71.9

* بيانات أولية تراكمية في نهاية الفترة
المصدر: المصرف المركزي

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	--	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504